بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك قوله اي
في مقام اي في حيث طرف مكان قوله وهذا اي لاجل ان
اصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظمته وشرفه قوله وعليه الخ
يعني على طريقته والا فلا تناسب ان يقال فيه ان الاصغاء مطلوب
قوله قال هو عصام فيه اشكال لان السؤال انما هو عن الجنس فكيف
اجيب عن الشخص والجواب من وجوه منها انه اجاب عن نفس
الجنس والماهية لكن في ضمن هذا الفرد كانه قال هي جنس هذا
الفرد ومنها انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله اتركا
عليا وهش لها الخ فان هذه صفات والجواب ان ما عند الله كان
فيكون السؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه الصلاة
والسلام حمل على الجنس واجابه ثم جوز ان يكون السؤال عن الصفة
واجاب بالصفة ايضا قوله للتهويل اي للتخويف قوله او التعجب
لعل المراد اظهار انه نفس التعجب لا يتوقف على انكونه اسم قوله
او التعجيل اي القضاء او الضبط او نحو ذلك قوله له اي للسامع قوله
حتى لا يكون علة سبيل الانكار هذا كله مع قطع النظر عن التركيبة المجعولة
قوله اي ايراد المسند اليه معرفة اي لاجله معرفة قوله
لان الاصل في المسند اليه الذي الكلام فيه اي الرائج لانه محكوم
به والمحكوم به المعروف لا يفيد الحكم به فيه نظر لان المبتدأ
عليه الافادة جعل ثبوته للمحكوم عليه لا حمله في نفسه فينبغي
ان يقال ان كان الافادة يتوقف على حمله في نفسه ايضا
فكذا ان كان محمولا ايضا كما في اكثر ما سمعت عن السيد
في شرح المفتاح ان الذي يتوقف عليه الحمل ثبوت المسند للمسند
اليه سواء علم المسند اليه اولا لا بالمسند معترضا بذلك على صاحب
المفتاح وغيره قوله ما لفظا تحقيقا كزيد ضرب غلامه او تقديرا
اي كضرب غلامه زيد ونحو هو يضرب زيد تامل قوله واما معنى نحو

ما يسئل بها
عن الجنس

بلغ

قف

نحو

بما قرب للتقوي قوله او قرينة لا في فلهن ثلثا ما ترك اي الميت
بقرينة ان الكلام في الارث قوله واما حكما كما في عوديه
رجلا وضميرا الشان فالمرجع متاخر في حكم المتقدم لان وضع الضمير
ان يرجع للمتقدم فان اخر لغرض كان في حكم المتقدم قوله
لان وضع المعارف الخ يرد المعرف بلام العهد الذهني فانه من
المعارف مع انه لا يستعمل في معين والجواب انه في حكم النكرة
والكلام في معرفة ليس في حكم النكرة او نقول ان المعرف باللام
العهدا الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في
ضمن فرد ما ظهر معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا
الثاني النكرة فانها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين
كما هو القول الاخر لان تعين الجنس معتبر في المعرف باللام العهد
الذهني غير معتبر في النكرة وان كان متحققا قوله لخطاب
مع معين قال محشي المطول حق العبارة على ما ذكره في شرح
المفتاح ان يقال لمعين اذ يقال له خاطبه وهذا الخطاب له ولا
يقال خاطب معه الا ان يقال بجعل الظرف مستقرا اي كائنا
مع معين او الكاف معه فينبغي ان يجعل اذ كان بمعنى ما من شانه
ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي مما لا وجه لها
الى غيره انتهى وقوله لنعم الخطاب تعليل لخاطب بتاويل البدل راجع
بخط سيدنا الشهاب الترسي ما لفظه انظر لو فرض كون المخاطب جمعا
ثم بدل لعدد يكون ايضا على سبيل البدل لعام تتعذر ارادة الشمول التي
وقوله على سبيل البدل دون الشمول ولذا افرد فقال ترى دون
ترون ثم قال قلت هذا المحشي ما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فيكون
العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر ارادة قصد
غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول الكن قال لم
يوجد في القرآن ولا في كلام العرب خطاب عام بصيغة

نقل ذلك الشارح المحقق
والحق خلافه